الفصل الخامس: السياسة الصناعية (Industrial Policy).

كون السياسة الصناعية تعتبر أهم أداة للسياسة الاقتصادية الهيكلية فهي تقوم بتنظيم والمساهمة في التنويع الاقتصادي في المدى الطويل للدولة، ومنه تجلت أهميتها الكبيرة باعتبارها وسيلة لتدخل الدولة في الاقتصاد ككل بالإضافة لمجموعة من الأهداف التي تحققها؛ وللتعرف عليها تطرقنا إلى:

1. مفهوم السياسة الصناعية:

تعدد التعاريف للسياسة الصناعية بتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين في المجال الاقتصادي لها، وبناء عليه قمنا بإيجاز أهمها فيما يلي:

عرفها حسين خليل على أنها: " مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة، ذلك عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو الرسوم وسعر الصرف، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة، ذلك بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ... الخ، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة".

عرفها **Helen Shapiro** على أنها: " عملية تطبيق التدخلات الحكومية لصالح بعض القطاعات لزيادة توسيع إنتاجية الاقتصاد ككل، حيث أن الدولة تؤدي دورا هاما في إجراء تكامل استراتيجي من خلال مختلف السياسات التي يمكن تصنيفها على أنها سياسات صناعية، التي تعرف على أنها تدخل الدولة لدعم إنتاج جديد".

بناء على ما سبق من وجهات نظر مختلفة للاقتصاديين حول إعطاء مفهوم للسياسة الصناعية؛ نجد أنه يمكن تعريفها على أنها: جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات لتشجيع الأنشطة الإنتاجية للصناعة داخل البلد؛ لمجموعة من الاعتبارات كإحلال المنتجات المصنعة محليا مكان المنتجات الأجنبية المستوردة (سياسة إحلال الواردات)، بالإضافة لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة نظرا لأهميتها الاستراتيجية أو عوائدها المرتفعة وغيرها، باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الصناعية بصفة خاصة وأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

2. حجج ومبررات السياسة الصناعية:

للتأثير على القرارات تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات الهدف منها حماية الصناعات الناشئة ودعمها، غير أن هذه الحماية أثارت وجهات نظر اقتصادية مختلفة بين مؤيد ومعارض

1.2. المعارضون لحماية الصناعات الناشئة:

تناولوا الآثار السلبية المتمثلة في تكلفة الحماية؛ وانقسموا الى قسمين:

1.1.2. القسم الأول:

مرتبط بالتكلفة المرافقة لإنتاج كمية إضافية من السلعة المعنية الناتجة عن الحماية والدعم الذي تقدمه الدولة والذي يستمر لمدة طويلة (ما حدث في البلدان النامية) وما ينجم عنه من عجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع للديون الخارجية.

2.1.2. القسم الثاني:

الحكومة قد لا تقوم بصفة دائمة بعمل ما يفيد لدفع عملية التنمية فسعي الحكومة للبقاء في السلطة قد يجعلها تستخدم السياسة الصناعية لمساندة أنصارها السياسيين على حساب مصلحة معارضيها فضلا عن ذلك قد تحابي السياسة الصناعية بعض منشآت الأعمال دون غيرها مما يؤدي إلى انتشار الفساد.

2.2. المؤيدون لحماية الصناعات الناشئة:

ارتفاع الدخل مستقبلا ليفوق تكلفة الحماية التي تطرق لها المعارضون، حيث يعتقدون أن حماية الصناعة الناشئة واحلال الواردات يساعد على تحفيز التصنيع ورفع مستوى الرفاهية العامة من خلال ارتفاع الدخل مستقبلا.

3. أدوات السياسة الصناعية (Instrument Industrial Policy):

تتدخل الدولة في الاقتصاد المحلي من خلال السياسات الهيكلية في الأجل الطويل من خلال أدوات السياسة الصناعية التي تعتبر أهم أداة لها؛ بهدف تحسين مستواها الاقتصادي والرفع من مكانتها الاقتصادية من جهة، وتصحيح الاختلالات من جهة أخرى؛ والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

1.3. سياسة الترخيص الصناعي (Industrial licensing policy):

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم مستوى التركيز فيها، من خلال تأثيرها مباشرة على عدد المنشآت في الصناعة وغير مباشرة في أحجامها وكذا الحجم الكلي للصناعة (كلها متغيرات تدخل في حساب درجة التركيز في الصناعة).

2.3. سياسة الحماية الجمركية (Tariff Protectionism Policy):

تشكل الحماية الجمركية للصناعات المحلية (الوطنية) احدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات، وهي أكثر شيوعا بين الدول النامية في فترة الستينات حيث تقوم على فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تخفيض الواردات وتشجيع الصناعات المحلية.

3.3. سياسة القروض الصناعية (Industrial Loans Policy):

تدعم الدولة صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجدواها الاقتصادية وبدون فوائد.

4.3. سياسة المشتريات الحكومية (Government Procurement Policy):

تهدف هذه السياسة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية عند القيام بشراء منتجات للمرافق العمومية خاصة.

5.3. الإعفاءات من ضرائب الشركات (Corporate Tax Holidays):

تقوم هذه السياسة على إعفاء المؤسسات المحلية من معدلات الضرائب المقررة لفترة محددة حتى تحفز وتعزز من تنافسية المؤسسات المحلية من خلال مساهمتها في تخفيض أسعار المنتجات المحلية.

6.3. سياسة سعر الصرف:

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية.

7.3. سياسة مكافحة الاحتكار

في الدول التي تتبع هذه السياسة تمنع الاتفاقيات العلنية والسرية الاحتكارية التواطئية بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها

8.3. السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المنشآت

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية

9.3. سياسة الأسواق المفتوحة

استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل

4. مراحل عملية صياغة السياسة الصناعية:

تشمل عملية صياغة ووضع السياسة الصناعية على أربعة مراحل متتالية كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج صياغة السياسات الصناعية

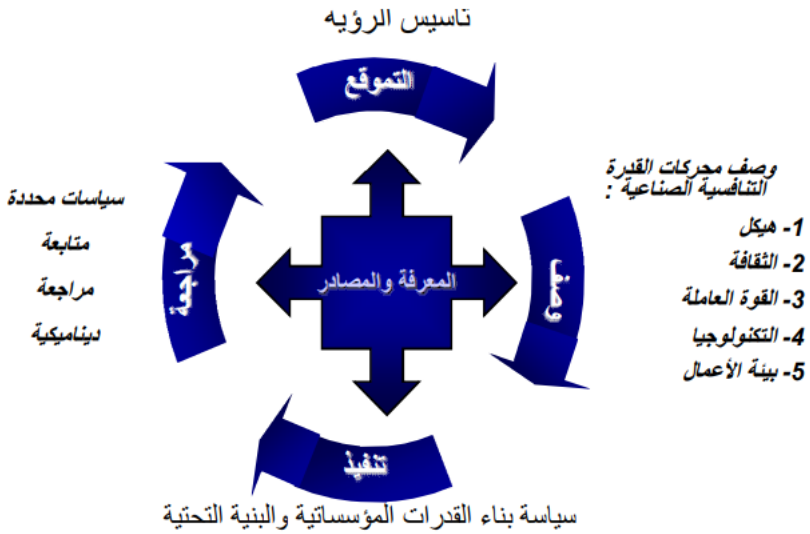

- **المرحلة الأولى (التموقع)**: تتضمن المرحلة الأولى عملية التموقع أي القيام بصياغة الرؤية الوطنية، حيث تقرر الأطراف المعنية وأصحاب المصالح الموضع الذي يرغبونه للصناعة في المستقبل؛
- **المرحلة الثانية (التوجيه)**: بمجرد تحديد الهدف؛ يتم الانتقال للمرحلة التالية وهي القيام بتوجيه كافة محركات القدرة التنافسية (الهياكل الصناعية، عادات وأساليب العمل، نوعية العمالة والتكنولوجيا، بيئة الأعمال) والوصول بها إلى المستوى الذي يمكن معه تحقيق الهدف المتفق عليه؛

بين المرحلتين الأولى والثانية؛ يتم اجراء بحوث مكثفة لكافة القضايا الأفقية والرأسية المتضمنة، حيث يتم تحديد المجموعة الملائمة للسياسات الصناعية المتسقة والمتجانسة، والقادرة على تحويل الرؤية الوطنية إلى حقيقة واقعة، وبعدها تتم عملية التحويل نفسها من خلال إقامة مؤسسات هيكلية، ثقافية، وتكنولوجية للأداء الصناعي المستدام والتنافسية الدولية.

- **المرحلة الثالثة (التنفيذ)**: وهي عملية تنفيذ السياسات الصناعية، التي تتطلب لنجاحها وجود هيئة مركزية للتنفيذ من أجل الحفاظ على توافق السياسات، وتجنب تعارض القرارات وتضاربها، أو اهدار وتوازي الجهود.
- **المرحلة الرابعة (المراجعة)**: تتمثل في المرحلة النهائية لعملية صنع السياسات، لتلبية كافة احتياجات المراحل المختلفة للتنمية ويعكس التدفق الدائري أن عملية صياغة السياسات الصناعية تبعد كل البعد عن كونها عملية استاتيكية بل على العكس هي عملية ديناميكية وتستدعي في حد ذاتها وجود معلومات ومعارف يتم تحديثها بشكل مستمر، فيما يتعلق بكافة المحاور الصناعية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فضلا عن توفير الموارد اللازمة لتمويل العملية

ومن المهم الإشارة إلى أن التدفق الدائري لعملية صنع أو صياغة السياسات التي تدعمها المعرفة والموارد، تقوم تلقائيا بإيجاد آلية لإدارة الأزمات.

د. مطلاوي إيمان